حقيقة عدالة رئيس الشيوخ

نشرت جريدة «الأساس» بعددها الصادر اليوم تحت صورة فوتوغرافية لحضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ وبعنوان «عدالة رئيس الشيوخ» أنَّ سعادته دعا مكتب المجلس للانعقاد أمس وعرض عليه مسائل ثلاثًا، كادر الموظفين يوفر ثلاثين منهم، وترقية استثنائية لسكرتيره الخاص، وأخرى لموظف يشرف على طبع كتاب للرئيس على الإجراءات الجنائية، وزعمت أنَّ هيئة المكتب ثارت فى وجه الرئيس ورفضت الموافقة على مشروع الكادر ومذكرة ترقية الموظفين المحظوظين وأن الاجتماع انتهى بالفشل.

ومما يوجب الأسف الشديد أن تروى الأخبار بهذه الصورة بعيدة عن الحق، مجانبة الصواب، يلبس فيها الحق بالباطل وتقحم فيها وقائع لا أساس لها ولا ظل من الحقيقة، فإما أنَّ مكتب المجلس انعقد أمس فهذا صحيح وهو لم يدع إلا لغرضٍ واحدٍ هو البحث فى مبدأ وجود وضع كادر لموظفى مجلس الشيوخ تحدد به الدرجات اللازمة لمصلحة العمل وأنواعها حتى لا يستمر الحال على ما هو عليه بلا ضابط فتستقر ميزانية الموظفين لمصلحة الخزانة العامة وتتحدد الأحوال التى تجوز فيها الترقية فى حالة خلو درجة أو درجات، فأقرت هيئة المكتب بالإجماع المبدأ وأحالت الأمر إلى لجنة تكونت من أحد حضرات المراقبين واثنين من السكرتيرين البرلمانيين (أنا أحدهما) والسكرتير العام للمجلس وذلك لدراسة الموضوع وعرض نتيجة بحثها على هيئة المكتب.

وقد حدث أن عرض بعض حضرات أعضاء المكتب اقتراحًا بمد مدة خدمة أحد الموظفين سنة أخرى حتى لا يخرج فى أثناء الدورة فعارض سعادة الرئيس

معارضة شديدة.

بقيت مسألة الموظفين المحظوظين والرد عليها أنها مختلفة من أساسها فلم يعرض شيء بشأنهما ولم يذكر اسم أحدهما بأية صورة من الصور لا بمناسبة استثناء ولا غير استثناء.

ولعلَّ أشد الناس كراهية للاستثناءات هو سعادة على زكى العرابى باشا، بل إنه عدو لها، ولهذا لا يعقل أن يأتى من جانبه اقتراح بشأنها.

ذلك هو ما حدث فى اجتماع المكتب وفيما عدا ما ذكرته فكل ما نشر مخالفًا له مختلق فى جملته وتفصيله.